

جهود السلام في ليبيا محفوفة بمخاطر شرعنة الإرهاب

حكومة طرابلس تصر على تشريك عبد الحكيم بالبحر في الحوار



قوة السلاح تعطل مسار السلام في ليبيا

الأوضاع الحالية بليبيا والقيام بالتطبيق الصارم لحظر تصدير السلاح إليها، وتعزيز عملية تفاوضية شاملة حقا على نحو فعال بما يؤدي إلى هياكل ذات شرعية سياسية".

ويبدو أن مساعي التوافق الدولي بشأن دفع عملية السلام في ليبيا ستظل حبيسة إقصاء الأطراف التي تضع يدا فوق طاولة الحوار وأخرى ممدودة للجماعات الإرهابية الساعية لجعل ليبيا إمارات إسلامية يحكمها إرهابيو الظلم والتشدد.

النائب العام الليبي لشبهة شنه هجمات مسلحة رفقة 6 من قادة الميليشيات. وفي هذا الشأن، طالب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقيه مجلس الأمن الدولي بأن يكون أي اجتماع ليبي منظر شاملا لكل الأطراف واقترح في جلسة لمجلس الأمن حول السلم والأمن في أفريقيا أن يعمل أعضاء المجلس على تعزيز عملية تفاوضية شاملة بغية تأسيس آلية مشتركة جديدة تعتمد على دور أفريقي في حل مشاكل هذا البلد. وطلب بضرورة "إعادة النظر في

الجهات الداعمة للإرهاب إلى استيطان تنظيم داعش الإرهابي في مدينة سرت وسجهرته عليها بالكامل مستغلا قربها من أكبر مخزن للأسلحة وهو مدينة مصراتة.

وتدافع حكومة الوفاق الوطني برئاسة السراج عن تشريك رئيس حزب الوطن عبد الحكيم بالبحر (كان يقاتل في أفغانستان في التسعينات وينتمي إلى الجماعة الإسلامية المقاتلة) في مفاوضات السلام التي تهم الشأن الليبي رغم صدور مذكرة اعتقال في حقه من طرف

وفشلت المساعي الأممية لتحقيق السلام في ليبيا وانتكست جهودها في الحوارات الليبية بسبب عدم تحديد أولويات الحوار وتعويم قضية نزاع السلاح، خاصة وأنها تضع جميع الليبيين الحاملين للسلاح في خانة واحدة دون أن تفرق بين من يدافع عن الشعب من الإرهاب ومن يناصر المجموعات الإرهابية التي كانت تتحصن في كل مدن بنغازي ورتنة وسرت.

وانتهى التفاوض الدولي والدعم الداخلي الليبي في حواراته عن محاسبة

أجمعت القوى الدولية الكبرى في اجتماعات الأمم المتحدة على ضرورة إيجاد مخرج سلمي للأزمة الليبية وإنهاء الصراع الداخلي بالتخلي عن قوة السلاح، وطلبت من جميع الأطراف الليبية الجلوس مجددا إلى طاولة الحوار دون أن تحدد الأطراف المدعوة للمشاركة في المفاوضات السياسية. وأسس الحوار وسط توجس من تشريك الجهات الداعمة للإرهاب واكتسابها شرعية دولية.

طرابلس - دعا وزراء خارجية خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا)، إضافة إلى إيطاليا وألمانيا ومصر والإمارات أطراف النزاع الليبي، إلى العودة إلى آلية الحوار وفض النزاع وإحلال السلام لكنهم تغافلوا في المقابل عن تحديد أسس الحوار وأركانها.

الأمم المتحدة على أهمية خلق آليات تكسر الجمود وتمكن خطة سلام للأمم المتحدة من المضي قدما.

ويعتبر هذا الاجتماع أول جهد دبلوماسي كبير منذ أن بدأت قوات القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر في أبريل عملية عسكرية لانتزاع طرابلس التي تسيطر عليها حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج.

وتخطط بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعقد مؤتمر دولي يضم القوى الأجنبية والأطراف الليبية وتستمر في الدعوة إلى وقف إطلاق النار.

وتضعف ضبابية أولويات وأركان الحوار السياسي الليبي الذي يدعو إليه القوى الدولية لحفظ جهود السلام وإنهاء القتال الليبي الداخلي ولاسيما أن كل الجماعات المتطرفة الحاملة للسلاح المنتشرة في ليبيا تسعى للمشاركة في الحوارات المدعومة دوليا لشرعنة نفسها وكسب تأييد دولي دون أن تعلن عن تخليها عن كل مظاهر التطرف والتشدد اللذين يهددان مدينة الدولة.

ويرى مراقبون أن شمولية الحوارات الليبية التي انتظمت منذ اندلاع الصراع العسكري في ليبيا قد أسقطت محاولات جهود السلام، ولاسيما أن الجهة الراعية للمفاوضات الليبية شركت اشخاصا جلسوا إلى طاولة الحوار ويعلمون في الآن ذاته على تفسير رحلات المجموعات الإرهابية ويدعمونها بالمال والعتاد خاصة في مدينة بنغازي الليبية.

ويبقى نجاح الحوار الليبي رهين تحديد الجهات التي تقبل نتائج الرامية إلى تحقيق السلام في ليبيا والهادفة إلى إرساء نظام مدني يؤمن ليبيا من كل مظاهر التطرف والغلو.

موسى فقيه



موسى فقيه

لابد من تطبيق صارم لحظر الأسلحة وتعزيز عملية تفاوضية شاملة لتأسيس هياكل شرعية سياسية

وعقد وزراء خارجية الدول الخمس، وأيضا إيطاليا وألمانيا ومصر والإمارات، وبمشاركة المبعوث الأممي غسان سلامة، مؤتمرا مغلقا على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتوافقت إيطاليا وألمانيا والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس

انتكاسة النهضة في الرئاسة تدفعها إلى تخويف الناخبين في التشريعية

تونس - تتخوف حركة النهضة الإسلامية من هزيمة ثانية قد تلقاها في الانتخابات التشريعية بتونس بعد انتكاسة لحقت بها في الدور الأول للانتخابات الرئاسية، مما دفعها إلى تغيير خطابها السياسي واستحضار منطلق الثورة وتخويف الناخبين من المصير السياسي المظلم.

وحذر رئيس حزب حركة النهضة الإسلامية، راشد الغنوشي، من صدام بين رئاسي السلطة في حال فوز حزب "قلب تونس" برئاسة المرشح الرئاسي نبيل القروي، في الانتخابات التشريعية مقابل فوز قيس سعيد بالرئاسة.

وقال رئيس الحركة في مؤتمر صحفي، الجمعة، إن دعم الحزب للمرشح المستقل قيس سعيد في الدور الثاني ضد منافسه نبيل القروي، يصب في خدمة أهداف الثورة، لكنه حذر من فوز محتمل لحزب قلب تونس.

ويبدو أن خطاب زعيم النهضة يتنزل في باب تخويف الناخبين من نق سياسي مظلم قد يحل بالبلاد في حال إقبال الناخبين على التصويت بكثرة لحزب قلب تونس الذي يترأسه المرشح نبيل القروي، فلجأ إلى حث التونسيين على انتخاب حزبه ليكون بمثابة الحزب الذي يعيد كفة الميزان السياسي وينهي الصراع المحتدم بين قيس سعيد ونبيل القروي، حسب تقديره.

وقال قيس سعيد في مؤتمر صحفي، الجمعة، إن دعم الحزب للمرشح المستقل قيس سعيد في الدور الثاني ضد منافسه نبيل القروي، يصب في خدمة أهداف الثورة، لكنه حذر من فوز محتمل لحزب قلب تونس.

ويبدو أن خطاب زعيم النهضة يتنزل في باب تخويف الناخبين من نق سياسي مظلم قد يحل بالبلاد في حال إقبال الناخبين على التصويت بكثرة لحزب قلب تونس الذي يترأسه المرشح نبيل القروي، فلجأ إلى حث التونسيين على انتخاب حزبه ليكون بمثابة الحزب الذي يعيد كفة الميزان السياسي وينهي الصراع المحتدم بين قيس سعيد ونبيل القروي، حسب تقديره.

وقال قيس سعيد في مؤتمر صحفي، الجمعة، إن دعم الحزب للمرشح المستقل قيس سعيد في الدور الثاني ضد منافسه نبيل القروي، يصب في خدمة أهداف الثورة، لكنه حذر من فوز محتمل لحزب قلب تونس.

ويبدو أن خطاب زعيم النهضة يتنزل في باب تخويف الناخبين من نق سياسي مظلم قد يحل بالبلاد في حال إقبال الناخبين على التصويت بكثرة لحزب قلب تونس الذي يترأسه المرشح نبيل القروي، فلجأ إلى حث التونسيين على انتخاب حزبه ليكون بمثابة الحزب الذي يعيد كفة الميزان السياسي وينهي الصراع المحتدم بين قيس سعيد ونبيل القروي، حسب تقديره.

وقال قيس سعيد في مؤتمر صحفي، الجمعة، إن دعم الحزب للمرشح المستقل قيس سعيد في الدور الثاني ضد منافسه نبيل القروي، يصب في خدمة أهداف الثورة، لكنه حذر من فوز محتمل لحزب قلب تونس.

ويبدو أن خطاب زعيم النهضة يتنزل في باب تخويف الناخبين من نق سياسي مظلم قد يحل بالبلاد في حال إقبال الناخبين على التصويت بكثرة لحزب قلب تونس الذي يترأسه المرشح نبيل القروي، فلجأ إلى حث التونسيين على انتخاب حزبه ليكون بمثابة الحزب الذي يعيد كفة الميزان السياسي وينهي الصراع المحتدم بين قيس سعيد ونبيل القروي، حسب تقديره.

للاستقرار الاجتماعي، وقيام المرشحين بحملاتهم الانتخابية وتنشيط جمعياتهم الشعبية لإقناع الناخبين بالتصويت لهم.

ويبدو أن تصاعد الاحتجاجات المناوئة للانتخابات مقابل تمسك السلطة بالذهاب إلى الموعد بشتى الطرق، والتهديدات التي أطلقها قائد أركان الجيش قائد صالح، ضد المعارضين على الاستحقاق، تقود الوضع إلى استقطاب حاد يعيده إلى ما قبل 22 فبراير الماضي عندما كان نظام بوتفليقة متمسكا بالعهدة الخامسة.

ويرى متابعون للشأن الجزائري أن السلطة تتوجه إلى توسيع خياراتها، ونسوي الذهاب إلى خوض الانتخابات باكثر من مرشح لضمان تمرير أجندتها الرامية إلى تجديد نفسها باي مرشح تفرزه صناديق الاقتراع، فبعد الحديث عن بن فليس كواحد من المقربين منها، دفعت برئيس الحكومة السابق عبد المجيد تبون، في انتظار مراهنتها على شخصيات جديدة.

وتستمر في المقابل حملة التضييق والإيقافات ضد العديد من المعارضين والناشطين السياسيين، ولحق إيقاف قياديين من جمعية "راج" المعارضة بالعاصمة، اعتقال الناشط ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو، بعد أقل من 24 ساعة على إطلاق سراحه من طرف محكمة تمييزية، معلنا أن "عائلته لم تتمكن من معرفة مصيره ولا الجهة التي أخذ إليها، إلى أن التضح فيما بعد أن محكمة سيدي امحمد بالعاصمة أمرت بحبس مجدو دون توضيح الأسباب والنهم الموجهة إليه".

وتستمر في المقابل حملة التضييق والإيقافات ضد العديد من المعارضين والناشطين السياسيين، ولحق إيقاف قياديين من جمعية "راج" المعارضة بالعاصمة، اعتقال الناشط ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو، بعد أقل من 24 ساعة على إطلاق سراحه من طرف محكمة تمييزية، معلنا أن "عائلته لم تتمكن من معرفة مصيره ولا الجهة التي أخذ إليها، إلى أن التضح فيما بعد أن محكمة سيدي امحمد بالعاصمة أمرت بحبس مجدو دون توضيح الأسباب والنهم الموجهة إليه".

انتخابات الجزائر تدخل دوامة تصارع الجيش والشعب

تخوف من الاعتقالات التي طالت العديد من الناشطين في بعض المدن كباتنة والعاصمة ومستغانم ووهران، ونفذها رجال أمن الزلي المدني.

وبحسب ما أكدته مصادر مطلعة لـ"العرب"، يتعرض رؤساء بلديات في الجزائر لضغوط كبيرة من طرف السلطات العمومية للانخراط في تنظيم الانتخابات الرئاسية، مما أجبر أحدهم في محافظة البويرة على الفرار من بيته بعدما وجد نفسه بين ضغط السلطات الوصية وبين تحذيرات رافضين للانتخابات في إقليم البلدية.

ويأتي ذلك في خضم تمرد العشرات من رؤساء البلديات في عديد المحافظات، كالبويرة ووجاية وتيزي وزو، على قرارات التسخير لتنظيم الاستحقاق الرئاسي، وانحيازهم إلى رغبة مواطنيهم في رفض إجراء الانتخابات على اعتبار أنهم هم الذين انتخبوهم لتبوء مناصبهم.

وتفاقم الغموض حول مصير الانتخابات المذكورة، في ظل الرفض الشعبي للاستحقاق الرئاسي، قياسا على ما تتطلبه العملية من حد أدنى

اختلف الحراك الشعبي في الشارع الجزائري، في جمعيته الثانية والثلاثين، عن بقية التحركات الشعبية في التزام بين التصعيد الشعبي والتحذير العسكري ومحاولة السلطة فرض إجراء انتخابات الرئاسة بقوة سلاح المؤسسة العسكرية.

صابر بلحاج

مرشحا من أحزاب سياسية وشخصيات مستقلة، محفزا للشارع الجزائري على الانخراط في المسار الانتخابي، وزاد من حالة الرفض لاستحقاق تخطيط السلطة للانفراد بنتائجه في آخر المطاف.

وذكر شهود عيان لـ"العرب" أنه قد تم فرض حصار على العاصمة تطبقا للتعليمات التي دخلت حيز التنفيذ منذ الأسبوع الماضي، بإيعاز من قائد أركان الجيش الجنرال قائد صالح، لحجز وتغريم المركبات التي تقل المحتجين من المدن والمحافظات المجاورة، فضلا عن تكثيف الحواجز الأمنية وحظر حركة النقل العمومي لاسيما القطارات وعربات الميترو.

ورغم تضييق الخناق على المحتجين، إلا أن المسيرات الشعبية كانت صاخبة وضخمة وحافظ الحراك الشعبي على طابعه السلمي دون السقوط في فخ الاستفزاز الأمني، ودون

الجزائر - خرج آلاف الجزائريين، الجمعة، في مدن مختلفة في تحركات شعبية عارمة ومسيرات احتجاجية رافضة لإجراء سباق رئاسي دون استكمال مسار اقتلاع رموز نظام عبدالعزيز بوتفليقة وأعلن فيها الجزائريون رفضهم عودة بقايا النظام السابق إلى الحكم عبر صندوق الانتخابات.

وفي مسيرات احتجاجية جابت شوارع مدن جزائرية كثيرة، رفع الشعب الجزائري شعارات مناهضة لترشحات وزراء ومسؤولين سابقين للسلطة عبر صندوق الاقتراع وعبر انتخابات مستعجلة ترفضها السلطة بمعوية المؤسسة العسكرية.

ورفعت شعارات "لا تبون، لا بن فليس.. الشعب هو الرئيس"، و"بن فليس في المنزل"، بعدما أعلن كل من عبد المجيد تبون وعلي بن فليس اللذين شغلا منصب رئيس الوزراء خلال رئاسة عبدالعزيز بوتفليقة، ترشحهما لخلافته في الانتخابات المقررة في 12 ديسمبر.

ورغم رهان السلطة على دعم المؤسسة العسكرية لخيار الانتخابات الرئاسية والتمسك بإجرائها في الموعد المعلن، إلا أن تفاقم موجة الرفض الشعبي في الأسابيع الأخيرة، يزيد من حالة الغموض الذي يلف الاستحقاق، ويقربه من مصير الموعدين اللذين أجهضا في 18 من أبريل والرابع من يوليو تحت ضغط الحراك الشعبي.

ولم يكن تصريح الناطق الرسمي باسم السلطة المستقلة للانتخابات علي نزار، المتعلق بلوغ عدد الراغبين في خوض السباق الانتخابي الثمانين



إصرار شعبي على التخلص من نظام بوتفليقة برمته